

بين العرب ، وهي المحاولات التي باءت جميعها في نهاية الامر بالفشل ، بعد ان سجلت تجربة فريدة في نوعها مع الديمقراطية الاسرائيلية .

كانت أولى المحاولات التي بذلتها « الارض » ، في هذه المرحلة ، لاعادة تنظيم نفسها اقامة شركة تجارية هي « شركة الارض المحدودة » ، مهمتها تعاطي اعمال الطباعة والنشر ، وبحيث تعتبر ايضا المؤسسة المالية التي تتكفل بتمويل العمل السياسي للجماعة . وقد رفض مسجل الشركات في البداية تسجيل الشركة ، معلنا ان مثل هذا العمل قد « يضر بأمن الدولة والمصلحة العامة » في اسرائيل ، وذلك بناء على رأي تقدم به المستشار القضائي للحكومة . ولكن المحكمة العليا التي حول الطلب اليها ، اعلنت ان المحافظة على أمن الدولة ليست من اختصاص مسجل الشركات الذي لا يملك الحق في اخذ هذه الناحية بالاعتبار وأمرته بتسجيل الشركة (٩٨) . وعاد المستشار القضائي واستأنف الحكم الى هيئة مؤلفة من خمسة قضاة ، فأيدت القرار السابق (٩٩) ، وتم تسجيل الشركة على اثر ذلك . وقد بيعت اسهم الشركة الى مؤسس « الارض » ومؤيديهم ، بعد ان فرضت القيود على تداولها خوفا من ان تصل الى عناصر غير أمينة قد تسيء استعمالها .

اما المرحلة الثانية التي تلت اقامة الشركة ، فكانت تقدمها بطلب للحصول على رخصة باصدار صحيفة اسبوعية ، وهي الاجراءات التي استغرق انجازها أكثر من سنة ، الى ان استوفيت كل الشروط التي يتطلبها قانون الصحافة الاسرائيلي . ولكن حاكم اللواء أعلن عندئذ انه يرفض اصدار الرخصة استنادا الى صلاحيته وفق انظمة الطوارئ ، اذ يحق له « بمحض ارادته ، ان يمنح ... رخصة او ان يرفض منحها دون بيان اي سبب لذلك » (١٠٠) . ومرة اخرى توجهت الشركة الى المحكمة العليا طالبة الغاء قرار حاكم اللواء ، ولكن الحظ لم يحالفها هذه المرة ، اذ اعلنت المحكمة ان صلاحيات حاكم اللواء في مثل هذه الامور هي صلاحيات مطلقة « وفي مثل هذه الحالة ، لا نستطيع ان نضع رأينا محل رأي السلطة المختصة ... حتى ولو اعتقد احدنا او كلنا انه لو كان رأي لنا ، لتصرفنا بصورة اخرى » (١٠١) ، ولهذا رفضت التدخل والاشارة الى حاكم اللواء بمنح الرخصة باصدار الصحيفة .

اعتبرت « الارض » رفض السلطات منحها رخصة باصدار صحيفة اسبوعية صفة قوية تهدد بشل نشاطها اذ فقدت بهذا ، أمل الحصول على وسيلة تمكنها من الاتصال بالجماهير العربية ، ولهذا قررت اتخاذ بعض الاجراءات « الانتقامية » بحق السلطات ، فقامت باعداد مذكرة عن اوضاع العرب داخل اسرائيل ، شارحة معظم مظالمهم ، وأرسلت نسخا عنها الى الامين العام للأمم المتحدة ، وإلى العديد من الصحف العالمية والشخصيات المعروفة دوليا ، وكذلك الى السفارات الاجنبية في اسرائيل ، وإلى أعضاء الكنيست والمؤسسات الاسرائيلية المختلفة . وقد حظيت هذه المذكرة باهتمام ملحوظ خارج اسرائيل ، خصوصا لدى بعض الاجهزة في الدول العربية التي بدا وكأنها تفتح عينيها اول مرة على أن هناك عربا في اسرائيل . أما الضجة التي تبعت ذلك ، فقد أثارت حفيظة الحكومة الاسرائيلية ، اذ أعلن يومها صراحة ان ليفي أشكول ، رئيس الحكومة ، يبحث مع المستشار للشؤون العربية ورجال الامن في طسرق مواجهة « الارض » (١٠٢) ، بينما راحت مختلف الدوائر الاسرائيلية تطلق التهديدات البطنة ضد الجماعة ومؤيديها . ويبدو ان السلطات الاسرائيلية عقدت النية ، منذ ذلك الوقت ، على تصفية « الارض » ونشاطها ، خصوصا بعد أن اعتبر توجهها الى جهات دولية عملا ناشزا ، مع ان هذه لم تكن اول مرة ولا الاخرة التي يقدم بها عرب في اسرائيل مذكرات احتجاج وشكاوى الى هيئات دولية مختلفة . الا ان تطورات اخرى حدثت في الوقت نفسه ، ونجمت عن قرار « الارض » تسجيل نفسها كحزب سياسي في اسرائيل ، وما